

Distr.: General
19 October 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 71 (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا*

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، المقدم وفقاً للفقرة 19 من قرار مجلس حقوق الإنسان 32/52 بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* تأخر تقديم هذا التقرير لتضمينه أحدث التطورات.

131123 061123 23-20369 (A)



تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا

موجز

تقدم لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 32/52 الذي جدد المجلس بموجبه لجنة إضافية الولائية المسندة في البداية إلى اللجنة.

ومع استمرار النزاع المسلح في عامه الثاني، تفاقمت المعاناة والمشاق التي يعيشها آلاف المدنيين المتضررين. ووجدت اللجنة أدلة جديدة على أن السلطات الروسية ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وجرائم تدخل في عدادها في المناطق التي باتت تسيطر عليها في أوكرانيا. ووثقت هجمات عشوائية إضافية شنتها القوات المسلحة الروسية أدت إلى سقوط قتلى ومصابين في صفوف المدنيين وتدمير أعيان مدنية وإلحاق أضرار بها.

وتبين كذلك الأدلة المجمع أن السلطات الروسية ارتكبت جرائم حرب تتمثل في القتل العمد والتعذيب والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وترحيل الأطفال إلى الاتحاد الروسي. وأكدت التحقيقات التي أجرتها اللجنة استنتاجها السابق بأن السلطات الروسية تستخدم التعذيب على نطاق واسع وبطريقة منهجية في فئات مختلفة من مرافق الاحتجاز التابعة لها. وأبانت المقابلات التي أجريت مع الضحايا والشهود عن ازدياد شديد للكرامة الإنسانية من جانب السلطات الروسية في هذه الأحوال. كما وثقت اللجنة حالات اقترح فيها الجنود الروس منازل القرى التي احتلوها واغتصبوا نساء وفتاة، وارتكبوا جرائم حرب أخرى ضد الضحايا وأفراد أسرهم.

وفي ثلاث حالات، أثبتت التحقيقات أن السلطات الأوكرانية ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان ضد أشخاص اتهمتهم بالتعاون مع السلطات الروسية.

ويساور اللجنة القلق إزاء جسامه الانتهاكات والجرائم الموثقة وتأثيرها على الضحايا والناجين والمجتمعات المتضررة. وهي تهاب بطرفي النزاع المعنيين إلى وضع حد لجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان. وتكرر اللجنة أيضاً تأكيد أهمية المساءلة، بجميع أبعادها، مع احترام حقوق الضحايا ومراعاتها على النحو الكامل.

أولا - مقدمة

- 1 - أنشأ مجلس حقوق الإنسان في 4 آذار/مارس 2022 بموجب قراره 1/49 لجنة تحقيق دولية مستقلة معنية بأوكرانيا للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، والجرائم ذات الصلة، في سياق عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وبعد أن قدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا تقريرها الشامل المؤرخ 15 آذار/مارس 2023 إلى المجلس في دورته الثانية والخمسين⁽¹⁾، مدد المجلس، بموجب قراره 32/52، ولاية اللجنة لفترة أخرى مدتها سنة واحدة.
- 2 - ويعمل إريك موس (النرويج) وبابلو دي غريف (كولومبيا) كعضوين في اللجنة، منذ آذار/مارس 2022، ويشغل السيد موس رئاستها. وبعد انتهاء ولاية ياسمينكا دجومهور (البوسنة والهرسك)، عين رئيس مجلس حقوق الإنسان، في 28 حزيران/يونيه 2023، فريندا غروفر (الهند) في عضوية اللجنة.
- 3 - وبتقيد اللجنة في عملها بمبادئ الاستقلالية والحياد والموضوعية والنزاهة. وهي تأخذ بنهج يركز على الضحايا، وتلتزم بمبدأ "عدم الإضرار". وتطبق معيار الإثبات المتمثل في وجود "أسباب معقولة للاستنتاج"، وتتوصل إلى قراراتها بنفس الطريقة التي يتبعها مراقب مفترض يتحلّى بالموضوعية ويتمتع بقدر عادي من الحصافة لكي يخلص، استناداً إلى جملة معلومات تم التحقق منها، إلى أن الوقائع قد حدثت على النحو الموصوف.
- 4 - وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، وفقاً للولاية المسندة من قبل مجلس حقوق الإنسان في قراره 32/52، يستند إلى تقرير اللجنة الصادر في آذار/مارس 2023 وورقة غرفة الاجتماعات المفصلة التي أصدرتها في 29 آب/أغسطس 2023 (A/HRC/52/CRP.4). وهو يوجز النتائج الأولية التي تم التوصل إليها منذ تجديد ولايتها. ونظراً للعدد المرتفع للوقائع ذات الصلة وللقبوض الأمنية واللوجستية، ركزت اللجنة على عينات من الادعاءات والحالات التي توضح وجود أنماط معينة. وإعداداً لهذا التقرير، زارت اللجنة 32 مستوطنة في تسع مناطق في أوكرانيا، ومعظمها في مقاطعتي خيرسون وزابورجيا، وقامت بزيارة إلى بولندا. واعتمدت في استنتاجاتها على 466 مقابلة أجرتها مع 445 شخصاً (222 امرأة و 223 رجلاً)، وفتشت مواقع الهجمات وأماكن الاحتجاز والتعذيب، وجمعت وفحصت الوثائق والصور ومقاطع الفيديو.
- 5 - وتعرب اللجنة عن تقديرها لما أبدته حكومة أوكرانيا من تعاون معها وإتاحتها سبل الوصول لها. وتأسف لأن جهودها الرامية إلى التواصل مع الاتحاد الروسي لم تكلل بالنجاح. فقد وجهت اللجنة إلى المسؤولين الروس 19 طلباً خطياً لعقد اجتماعات وإتاحة سبل الوصول لها والحصول على معلومات، ولم تتلق أي رد عليها. وعبرت اللجنة أيضاً باستمرار وبشكل علني عن اهتمامها بإقامة اتصالات ببناء مع المسؤولين الروس.
- 6 - وتعرب اللجنة عن امتنانها للشهادات القيمة وغير ذلك من المعلومات التي تلقتها من الضحايا والشهود والمحاورين الآخرين ومن المنظمات.

(1) ينبغي قراءة تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/52/62) بالاقتران مع تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة المؤرخ 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (A/77/533).

ثانيا - الإطار القانوني

7 - يشكل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي القانون الواجب التطبيق على ولاية اللجنة.

8 - والاتحاد الروسي وأوكرانيا طرفان على التوالي في سبعة وثمانية صكوك دولية أساسية من صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهما ملزمان أيضا بصكوك مختلفة من صكوك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949. والحالة في أوكرانيا هي حالة نزاع مسلح دولي، عملاً بالمادة 2 المشتركة بين الاتفاقيات الأربع المشار إليها. وأوكرانيا والاتحاد الروسي ليسا من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. بيد أن هذه المحكمة تتمتع بالاختصاص في أوكرانيا، عملاً بإعلانين قدمتهما أوكرانيا وإحالات من دول أطراف. ويتضمن نظام روما الأساسي ومادته المتعلقة بأركان الجرائم تفاصيل لبعض الجرائم المدعى ارتكابها. وحيثما تبيّن أن المحكمة لا اختصاص لها، طبقت اللجنة أركان الجرائم على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي ما دامت تعكس القانون الدولي العرفي.

ثالثا - معلومات أساسية: السياق السياسي والعسكري

9 - لا يزال النزاع المسلح يؤثر على ملايين الأشخاص في أوكرانيا، مع ما له من تداعيات إقليمية ودولية كبيرة. ففي عام 2023، تركزت الأعمال العدائية المسلحة إلى حد كبير في جنوب شرق أوكرانيا، ولا سيما في مقاطعات دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابورجيا. وفي أوائل حزيران/يونيه 2023، أطلقت أوكرانيا حملة هجومية مضادة ركزت بشكل أساسي على مقاطعتي دونيتسك وزابورجيا. وتم الإبلاغ عن وقوع خسائر فادحة على كلا الجانبين.

10 - وتأثرت أيضا مقاطعات أخرى في أوكرانيا، تقع على مسافة أبعد من خط المواجهة، بالأسلحة المتفجرة التي أصابت المباني السكنية وغيرها من المنشآت المدنية. وواصلت القوات المسلحة الروسية شن هجمات واسعة النطاق تستهدف البنية التحتية في جميع أنحاء أوكرانيا. ووردت أنباء عن قصف المناطق الحدودية في الاتحاد الروسي وتوغل الطائرات المسييرة أكثر في البلد لتنفيذ هجمات، بما في ذلك في موسكو. وأعلنت مصادر رسمية أوكرانية مسؤوليتها عن بعض من هذه الهجمات.

11 - وفي غضون ذلك، لم تفتح أي آفاق في الوقت الراهن أمام إنهاء النزاع المسلح من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. وفي الجمعية العامة، حث العديد من الوفود على تكثيف الجهود من أجل جلوس الطرفين إلى طاولة المفاوضات⁽²⁾. ومع اقتراب مرور سنة على اندلاع النزاع المسلح، طالبت الجمعية العامة في قرارها د-11/6 "الاتحاد الروسي بأن يسحب فوراً وبشكل كامل ودون أي شرط جميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا الواقعة داخل حدودها المعترف بها دولياً، و [دعت] إلى وقف الأعمال العدائية".

12 - وطرحت عدة دول مقترحات للتوصل إلى تسوية بالوسائل الدبلوماسية. وألقى رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، والمسؤولون الروس باللائمة على أوكرانيا لرفضها إجراء محادثات ومضوا ببيرون

(2) انظر الأمم المتحدة، "رئيس الجمعية العامة مخاطباً المندوبين: الحل السياسي القائم على القانون الدولي واستعادة أوكرانيا سلامتها الإقليمية هما السبيل الوحيد لإنهاء الحرب"، 18 تموز/يوليه 2023.

الغزو المسلح لأوكرانيا بناء على مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة⁽³⁾. وبشكل أم، واصل مسؤولو حكومة الاتحاد الروسي اتهام "الغرب" بتأجيج النزاع في أوكرانيا⁽⁴⁾.

13 - وعمل رئيس أوكرانيا، فولوديمير زيلينسكي، على الترويج لصيغة السلام المؤلفة من 10 نقاط التي عرض خطوطها العريضة لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022⁽⁵⁾. وخلال مناقشة مفتوحة بشأن أوكرانيا عقدت في 20 أيلول/سبتمبر 2023 في مجلس الأمن، كرر التأكيد على أن الانسحاب الكامل للقوات المسلحة الروسية واستعادة أوكرانيا السيطرة الكاملة على أراضيها هما السبيل الوحيد لوقف الأعمال العدائية بشكل كامل (S/PV.9421، الصفحة 8).

14 - وكانت المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية (مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب) أحد المجالات القليلة التي تمكن فيها الاتحاد الروسي وأوكرانيا من التوصل إلى اتفاق. وقبل رفض الاتحاد الروسي تمديد مشاركته فيها في تموز/يوليه 2023 بإدانة واسعة النطاق.

15 - وظل النزاع المسلح يتسبب في عواقب مدمرة تطال السكان المدنيين في أوكرانيا. ففي 10 أيلول/سبتمبر 2023، بلغ عدد الضحايا المدنيين الذين أحصتهم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 27 149 شخصا (منهم 9 614 قتيلا و 17 535 مصابا). ويرجح أن تكون الأعداد الحقيقية للضحايا أكبر من ذلك. وإلى جانب 6 204 600 شخص غادروا البلاد (اعتبارا من 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023)، بلغ عدد المشردين داخليا 5 088 000 شخص (اعتبارا من حزيران/يونيه 2023). وقد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 17,6 مليون شخص في أوكرانيا هم بحاجة إلى مساعدة إنسانية، في وقت تطرح التحديات أمام وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة من القتال. وبالإضافة إلى الصدمات الجسدية والنفسية، أدى النزاع المسلح إلى فرض قيود شديدة على التمتع بالحد الأدنى من حقوق الإنسان الأساسية.

رابعاً - انتهاكات القانون الدولي

16 - جمعت اللجنة أدلة جديدة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والجرائم التي تدخل في عدادها المرتكبة على يد السلطات الروسية في أوكرانيا⁽⁶⁾. وحققت في الهجمات غير القانونية المنفذة باستخدام الأسلحة المتفجرة وتأثيرها على المدنيين، وفي أعمال التعذيب والعنف الجنسي والجنساني، وعمليات نقل الأطفال وترحيلهم.

(3) انظر رئيس روسيا، "اجتماع مع رؤساء وفود الدول الأفريقية"، 17 حزيران/يونيه 2023. متاح على الرابط التالي: www.en.kremlin.ru/events/president/transcripts/71451.

(4) انظر المرجع نفسه، "الخطاب الرئاسي أمام الجمعية الاتحادية"، 21 شباط/فبراير 2023، متاح على الرابط التالي: <http://en.kremlin.ru/events/president/news/70565>، و UN News, "Russian foreign minister hits out at West's 'empire of lies'", 23 September 2023.

(5) انظر رئيس أوكرانيا، "أوكرانيا كانت على الدوام رائدة في جهود صنع السلام؛ وإذا أرادت روسيا إنهاء هذه الحرب، فلتثبت ذلك بالأفعال - خطاب رئيس أوكرانيا في مؤتمر قمة مجموعة العشرين"، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. متاح على الرابط التالي: www.president.gov.ua/en/news/ukrayina-zavzhdi-bula-liderom-mirotvorchih-zusil-yaksho-rosi-79141.

(6) تشير عبارة "السلطات الروسية" في هذا التقرير إلى السلطات العسكرية والمدنية الروسية، إلى جانب جميع سلطات الأمر الواقع والجماعات المسلحة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة المرتبطة بها.

17 - وثبت لها وقوع ثلاث حوادث ارتكبت خلالها السلطات الأوكرانية⁽⁷⁾ انتهاكات لحقوق الإنسان، وهي تواصل التحقيق في هذه الادعاءات وغيرها من ادعاءات الانتهاكات المماثلة.

ألف - الانتهاكات المرتكبة أثناء الأعمال العدائية

18 - وثقت اللجنة هجمات إضافية منفصلة باستخدام الأسلحة المتفجرة. وهي تدين مرة أخرى الهجمات التي تطل المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك الهجمات التي نفذت أثناء وجود أعداد كبيرة من المدنيين.

19 - ودرست اللجنة تقارير عديدة عن هجمات تعرضت لها الأراضي الخاضعة لسيطرة حكومة أوكرانيا. ووجدت اللجنة أسباباً معقولة للاستنتاج بأن الضربة المنفذة على مبنى سكني في مدينة أومان في مقاطعة تشيركاسي، في 28 نيسان/أبريل 2023، إلى جانب الضربات المنفذة على متجر كبير ومحطة وقود في مدينة خيرسون في مقاطعة خيرسون، في 3 أيار/مايو 2023، هي هجمات عشوائية نفذتها القوات المسلحة الروسية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وأدت الهجمات إلى خسائر كبيرة تمثلت في مقتل وإصابة مدنيين وتدمير أعيان مدنية. وفي كلتا الحالتين، خلصت اللجنة إلى أن القوات المسلحة الروسية لم تتخذ الاحتياطات الممكن اتخاذها للتأكد من أن الأعيان المتضررة ليست مدنية.

20 - وحققت اللجنة أيضاً في هجومي نفذ في مناطق خاضعة لسيطرة السلطات الروسية. ولم تتمكن من أن تخلص إلى استنتاج معين بسبب عدم توفير سبل الوصول إليها.

21 - وواصلت نظرها في التأثير التراكمي الذي يطل المدنيين من جراء الهجمات الواسعة النطاق المنفذة ضد البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا على يد القوات المسلحة الروسية التي بدأت في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

22 - وأخيراً، شرعت اللجنة في إجراء تحقيقات بشأن الملابس التي أدت إلى انهيار سد كاخوفكا.

1 - أثر الهجمات المنفذة باستخدام الأسلحة المتفجرة

23 - ظلت الهجمات المنفذة باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان السبب الرئيسي لمقتل وإصابة السكان المدنيين. فقد قدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن 8 062 شخصاً قتلوا و 16 610 أشخاص أصيبوا بجراح في مثل هذه الهجمات حتى 10 أيلول/سبتمبر 2023. ويرجح أن تكون الأعداد الحقيقية للضحايا أكبر من ذلك. وزارت اللجنة مواقع الهجمات وتحدثت مع الناجين.

24 - وإلى جانب معاناة السكان من الصدمة العميقة الناجمة عن فقدان أحبائهم في أعقاب الهجمات، يتعين عليهم مواجهة تحديات كبيرة لتوفير المأوى والحصول على الخدمات واللوازم الأساسية. وتحدثت اللجنة خلال زيارة لها إلى أومان مع سكان المبنى السكني الذي أصيب بقذيفة. حيث أدت الضربة إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، معظمهم من النساء والأطفال، وإلحاق أضرار جسيمة بالمجمع المتضرر والمباني المجاورة. وروى الناجون تجاربهم المؤلمة والمشاق التي عانوا منها بسبب الدمار الناجم عن الهجوم.

(7) تشير عبارة "السلطات الأوكرانية" في هذا التقرير إلى السلطات المدنية والعسكرية الأوكرانية، إلى جانب جميع المرتبطين بها من الأشخاص والجماعات.

25 - وتوضح أيضا أمثلة أخرى من التحقيقات التي أجرتها اللجنة التحديات الهائلة المشهودة في المواقع المتضررة من الهجمات. ففي دنيبرو في مقاطعة دنيبروبتروفسك، دمرت عيادة تقدم الرعاية النفسية، بما في ذلك الرعاية في حالة الصدمات النفسية المتعلقة بالنزاع المسلح، في هجوم نفذ في 26 أيار/مايو 2023 خلال أوقات العمل، وتعين إغلاقها إثر ذلك. وأدى ذلك إلى مقتل 4 أشخاص وإصابة أكثر من 30 آخرين، من بينهم مرضى وموظفون طبيون. ومن شأن تدمير عيادة تقدم الرعاية النفسية للأشخاص المصابين بالفعل بحدوث النزاع إلى إصابة جديدة بالصدمة، كما هو متوقع.

26 - وفي كراماتورسك في مقاطعة دونيتسك، تعرض مطعم لضربة في 27 حزيران/يونيه 2023، خلال ساعات العمل التي يكون فيها أكثر ازدحاما، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 11 مدنيا، بينهم 3 فتيات، وإصابة العديد من الأشخاص. وفي مدينة خيرسون، اضطر أحد متاجر البيع بالتجزئة الكبرى إلى إغلاق أبوابه على إثر تضرره من جراء هجوم نفذ في 3 أيار/مايو 2023، مما حد من الأماكن المتاحة للسكان للحصول على اللوازم الأساسية. ولا تمثل هذه الهجمات سوى عينة صغيرة من الحالات العديدة التي أثرت على حياة السكان المدنيين.

2 - الهجمات المنفصلة المنفذة باستخدام الأسلحة المتفجرة

27 - تعرف الهجمات العشوائية في القانون الدولي الإنساني بأنها هجمات غير موجهة لهدف عسكري محدد أو تستخدم فيها طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن توجيهها لهدف عسكري محدد أو لا يمكن حصر الآثار التي تحدثها. وقد وثقت اللجنة مؤخرا هجمات طالت أهدافا مدنية، مثل المباني السكنية، ومحطة للسكك الحديدية، ومتاجر، ومستودع معد للاستخدام المدني، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا. وتحقق اللجنة أيضا في هجمات أصيبت على إثرها أعيان مدنية.

28 - وتشمل الأسلحة المستخدمة القذائف والصواريخ التي تحدث أثرا واسع النطاق يمكن أن يسبب الأذى والضرر للمدنيين والبنية التحتية الحيوية، عندما تستخدم في المناطق المأهولة بالسكان.

29 - ولم تتمكن اللجنة، في معظم الحوادث، من تحديد وجود عسكري في المواقع المتضررة من الهجمات. وخلصت أيضا إلى أن الاحتياطات الكافية للتحقق من الأهداف لم تتخذ في بعض الحالات. وكذلك كان الشأن مثلا في حالة الهجوم المذكور أعلاه المنفذ ضد مبنى سكني في أومان، الذي استهدف أعيانا لم تستخدم لأغراض عسكرية منذ أكثر من عقدين.

(أ) الهجمات المنفذة من قبل القوات المسلحة الروسية باستخدام أسلحة متفجرة

30 - قامت اللجنة بتوثيق هجمات عشوائية إضافية شنتها القوات المسلحة الروسية في الأراضي التي تسيطر عليها حكومة أوكرانيا. وفيما يلي وصف مفصل لحالتين حققت فيهما.

مدينة أومان، مقاطعة تشيركاسي، 28 نيسان/أبريل 2023

31 - في 28 نيسان/أبريل 2023، ما بين الساعة 4:20 و 4:30 صباحا، أصاب صاروخان مبنى سكنيا يقع في رقم 25، شارع زاخيسنيكيف أوكراني، ومستودعا، في مدينة أومان في مقاطعة تشيركاسي. وأسفر الهجوم عن مقتل 24 مدنيا (14 امرأة و 4 رجال و 3 فتيان و 3 فتيات) وإصابة كثيرين آخرين في المبنى السكني المتضرر بشكل مباشر وفي مبنيين مجاورين. ونتيجة للهجوم، أصبحت 45 شقة

غير صالحة للسكن ولحقت أضرار جسيمة بالعديد من الشقق الأخرى، حيث تحطمت النوافذ ونزعت الأبواب والشرفات فيها وقطع عنها الإمداد بالغاز والكهرباء.

32 - وركزت اللجنة تحقيقاتها على المبنى السكني. فقد كان الهجوم جزءاً من ضربة واسعة النطاق نفذتها القوات المسلحة الروسية باستخدام صواريخ طويلة المدى. واعترفت السلطات الروسية بتنفيذ غارة واسعة النطاق في تلك الليلة⁽⁸⁾. واستناداً إلى الأدلة المتاحة، يبدو أن السلاح المستخدم هو صاروخ كروز من طراز Kh-101 الذي تملكه القوات المسلحة الروسية ضمن مخزوناتهما. وليس من المعروف أن هذه الصواريخ تشكل جزءاً من مخزونات أوكرانيا.

33 - وحققت اللجنة في احتمال نشوء الضربة المنفذة ضد المبنى عن اعتراض الدفاع الجوي الأوكراني للصاروخ القادم، بما قد يسبب انحرافه عن مساره. غير أن اللجنة استنتجت أن هذا الاحتمال غير مرجح، استناداً إلى تحليل الخبراء للوثائق المتاحة وغيرها من المعلومات التقنية التي تم الحصول عليها.

34 - ولم يتم تحديد أي وجود عسكري في أي من المنطقتين المتضررتين من الضربات. ووفقاً لروايات السكان والوثائق المستعرضة، كان المستودع يستخدم قبل أكثر من 20 عاماً كقاعدة صيانة عسكرية، بينما كان يستخدم المبنى السكني كمجمع مخصص للمدنيين والعسكريين العاملين في المستودع. وأصيب أحد المبنيين بعد إصابة الآخر بفارق بضعة دقائق. وكان المبنى السكني قد نقلت ملكيته إلى خواص حوالي عام 2002، وكان في وقت الهجوم يضم أكثر من 99 شقة ويعد من الأعيان المدنية.

35 - وخلصت اللجنة إلى أن القوات المسلحة الروسية نفذت هجوماً عشوائياً، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، على مبنى سكني في مدينة أومان، ولم تتخذ الاحتياطات الممكنة اتخاذها للتأكد من أن الموقع المستهدف غير مدني.

مدينة خيرسون، مقاطعة خيرسون، 3 أيار/مايو 2023

36 - نفذت في 3 أيار/مايو 2023، اعتباراً من الساعة 10 صباحاً، سلسلة من الهجمات باستخدام الأسلحة المتفجرة دامت عدة ساعات وأصابت مواقع مختلفة في مدينة خيرسون، بما في ذلك متجر كبير من سلسلة متاجر "ATB"، ومحطة وقود تابعة لشركة "OKKO"، ومحطة السكة الحديدية، و متجر تابع لسلسلة المتاجر الكبرى "Epicentr"، ومبنى سكني. وسجلت السلطات الأوكرانية وقوع خسائر في 10 مواقع ارتطام في مدينة خيرسون والمناطق المحيطة بها، حيث قتل 21 مدنياً (12 رجلاً و 9 نساء) وأصيب العشرات بجراح.

37 - وركزت اللجنة تحقيقاتها على ثلاثة مواقع متضررة، وهي متجر "ATB" ومحطة الوقود "OKKO" ومحطة السكك الحديدية. واستناداً إلى إفادات الشهود وتحليل الصور ومقاطع الفيديو الخاصة بمخلفات الأسلحة، خلصت إلى أن المواقع الثلاثة قد استهدفت بصواريخ منظومات مدفعية. وأظهرت الصور التي التقطت في أعقاب الضربات ضد متجر "ATB" ومحطة الوقود "OKKO" ما يبدو أنه مخلفات صواريخ نظام قاذفة الصواريخ المتعددة من طراز BM-21.

(8) الاتحاد الروسي، وزارة الدفاع، "تقرير عن التقدم المحرز في العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا"، 28 نيسان/أبريل 2023، متاح على الرابط التالي: https://india.mid.ru/en/news/updates_from_the_russian_defence_ministry_april_24_30_2023؛ وانظر أيضاً وزارة الخارجية، "إحاطة للمتحدث باسم وزارة الخارجية ماريا زاخاروفا، موسكو"، 3 أيار/مايو 2023.

38 - ولم يتم تحديد أي وجود عسكري في المواقع التي تعرضت للقصف. وأشارت إفادات الشهود وتحليل مكان وجود المخلفات والأضرار التي لحقت بمتجر "ATB" ومحطة الوقود "OKKO" إلى أن الضربات انطلقت من الجنوب. وأدى تحليل مماثل لموقع الارتطام في محطة السكك الحديدية إلى تقدير اللجنة بأن الضربة انطلقت احتمالا من الجنوب. وفي وقت الهجوم، كانت الضفة اليسرى لنهر دنيبرو في منطقة مدينة خيرسون تحت سيطرة القوات المسلحة الروسية وكانت الأهداف على مرمى من نظام قاذفة الصواريخ المتعددة من طراز غراد BM-21.

39 - وخلصت اللجنة إلى أن القوات المسلحة الروسية شنت، في مدينة خيرسون في كل تلك الحالات، هجمات عشوائية على متجر "ATB" ومحطة الوقود "OKKO"، ومن المحتمل أنها نفذت أيضا الهجوم ضد محطة السكك الحديدية، ولم تتخذ الاحتياطات اللازمة للتحقق من أن الأهداف غير مدنية.

(ب) الهجمات المنفذة في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات الروسية

40 - حققت اللجنة في حادثين أبلغ عنهما تم فيهما استخدام أسلحة متفجرة في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك الخاضعتين لسيطرة السلطات الروسية. وقامت اللجنة بتوجيه طلبات إلى طرفي النزاع المسلح للحصول على معلومات، ولم تتلق ردا من الاتحاد الروسي. وظل طلبان سابقان لإتاحة الاتصال بسلطات ما يسمى بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين المعينة من قبل روسيا دون إجابة.

41 - ووفقا لتقارير وسائل الإعلام، استهدف هجوم في 28 كانون الثاني/يناير 2023 مستشفى نوفويدار العام في نوفويدار في مقاطعة لوهانسك، مما أدى إلى مقتل 14 شخصا وإصابة كثيرين آخرين. وأبلغت مؤسسة من الاتحاد الروسي اللجنة بوقوع الهجوم. وقامت اللجنة باستعراض الصور ومقاطع الفيديو المتاحة للعموم التي تبين الأضرار، وتؤكد لها أنها تخص مستشفى نوفويدار العام. كما أكدت صور الأضرار الصناعية الأضرار التي لحقت بأحد أجنحة المستشفى. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن المستشفى كان مشغلا وقت وقوع الحادث. وأبلغت السلطات الأوكرانية اللجنة بأنها فتحت تحقيقا تمهيدا في القصف.

42 - بالإضافة إلى ذلك، فحصت اللجنة المعلومات المنشورة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2023 على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن حوادث تتعلق بالأغمار أرضية مضادة للأفراد شديدة الانفجار تعرف باسم "PFM-1" أو "القنابل المجنحة"، في ضاحيتين غربيين لمدينة دونيتسك. وأبلغ عن وقوع ما مجموعه 11 إصابة. وقدمت إحدى المؤسسات الروسية معلومات حول الإصابات في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2023. وتوجد المواقع المعنية في منطقتين مأهولتين بالسكان غرب مدينة دونيتسك، بالقرب من خط التماس، حيث دار قتال عنيف آنذاك.

43 - ولم تتمكن اللجنة من المضي قدما في تحقيقها في كلتا الحالتين لعدم تمكنها من الوصول إلى المناطق المعنية. وهي توصي بإجراء مزيد من التحقيقات وتكرر تأكيد أهمية توفير سبل الوصول لإجراء كافة التحقيقات المطلوبة عملا بولايتها.

3 - تأثير الهجمات على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا

44 - كانت اللجنة قد أعربت في تقرير سابق لها عن القلق لما أحدثته الهجمات المتتابة الواسعة النطاق المنفذة من قبل القوات المسلحة الروسية ضد البنية التحتية للطاقة ابتداء من 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022 من تأثير على المدنيين (A/HRC/52/62، الفقرات 40-43). وهي الآن تدرس بمزيد من التفصيل عواقب

الهجمات على السكان المدنيين. وأصاب الهجمات، التي كانت متواترة خلال الأشهر الباردة، منشآت مرتبطة بالكهرباء، مما تسبب في انقطاع الكهرباء بشكل مؤقت، مما أثر في بعض الأحيان على ملايين الأشخاص. وأدى ذلك بدوره إلى انقطاع الكهرباء والتدفئة والمياه، مع ما يترتب على ذلك من عواقب تتعلق بتوفير الخدمات.

45 - ويتضح من المقابلات التي أجرتها اللجنة أن كييف وأوديسا هما من بين المقاطعات المتضررة بدرجة كبيرة. فقد أفاد شخصان من سكان أوديسا عن انقطاع متكرر للكهرباء، لمدة تصل إلى ثلاثة أيام خلال فصل الشتاء. ولم تكن إمدادات الكهرباء متاحة في بعض الأحيان، بسبب ندرة الطاقة، إلا خلال فترات زمنية محددة مسبقاً ومحدودة. وأفيد بأن المقيمين في الطوابق العليا واجهوا مصاعب متعلقة بوصول المياه لها. وواجه من هم في حاجة مستمرة لعلاج طبي باستخدام الأجهزة الكهربائية صعوبات محددة في هذا الصدد. وتعرض كبار السن أو ذوو الإعاقات للخطر بشكل خاص، حيث أن بعضهم ظلوا حبيسي شققهم دون كهرباء. وعانى الأشخاص الاجتماعيون أيضاً من مصاعب في عملهم نتيجة لانقطاع الكهرباء.

46 - وليس ما أشير إليه سوى بعض من أكثر النتائج وضوحاً وأشدّها تأثيراً بشكل مباشر. وستواصل اللجنة تحقيقاتها بهذا الشأن.

4 - تأثير انهيار سد كاخوفكا

47 - تجري اللجنة تحقيقات في سبب انهيار سد كاخوفكا في 6 حزيران/يونيه 2023. وقد ترتبت عن تسرب المياه والفيضان الناجمين عن الانهيار آثار وخيمة على تمتع سكان المنطقة المتضررة بأبسط حقوق الإنسان، وأدى ذلك إلى تعرضهم للمزيد من التشريد. وتسببت الفيضانات في خسائر في الأرواح وشكلت تهديدا لصحة السكان. ووفقاً لأحدث المعلومات الواردة من حكومة أوكرانيا في أعقاب الحادث، لقي 33 شخصاً مصرعهم وأصيب 28 شخصاً وفقد أكثر من 40 شخصاً. ولم يرد الاتحاد الروسي على أسئلة اللجنة بشأن أثر الانهيار على المناطق الخاضعة لسيطرته. وقد أدت الفيضانات إلى تدمير وإتلاف المنازل وغير ذلك من المباني وإلى نشوء مصاعب في الحصول على المياه الصالحة للشرب والغذاء والخدمات الأساسية. وذكر عدة أشخاص ينتمون للمناطق المعنية أنهم أجبروا على الهرب لأن المياه وصلت إلى ممتلكاتهم. ومن المتوقع أيضاً أن يكون لانهيار السد تأثير ضار طويل الأجل على الاقتصاد والبيئة في المنطقة. وستواصل اللجنة التحقيق في الآثار القصيرة والطويلة الأجل لهذا الحادث.

باء - انتهاكات السلامة الشخصية

1 - التعذيب على يد السلطات الروسية

48 - خلصت اللجنة، في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، إلى أن السلطات الروسية استخدمت التعذيب على نطاق واسع في سبع مقاطعات في أوكرانيا وفي الاتحاد الروسي، وفصلت كيف يمارس التعذيب في مرافق الاحتجاز (المرجع نفسه، الفقرات 71-77). وواصلت اللجنة، خلال فترة ولايتها الثانية، توثيق استخدام التعذيب ضد العديد من الأشخاص في مراكز احتجاز إضافية في أوكرانيا. وركزت على مناطق في مقاطعتي خيرسون وزابوريجيا، اللتين سيطرت عليهما السلطات الروسية لفترات طويلة. والأدلة المجمعّة الجديدة تتفق مع الاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة سابقاً وتعزّزه، ومفاده أن السلطات الروسية تستخدم التعذيب على نطاق واسع وبشكل منهجي.

49 - وفي الحالات التي تم التحقيق فيها، قام الجناة أساسا بتعذيب أشخاص متهمين بنقل معلومات إلى السلطات الأوكرانية أو بدعم القوات المسلحة الأوكرانية بشكل آخر. وضحايا التعذيب هم رجال ونساء تتراوح أعمارهم بين 29 و 57 عاما. وقد ارتكبت السلطات الروسية بشكل عام أعمال التعذيب أثناء جلسات الاستجواب. والهدف من هذه الجلسات التي يتكرر عقدها هو في الغالب انتزاع المعلومات من الضحايا. حيث أفاد محتجزون سابقون بوجود غرف مخصصة للاستجواب والتعذيب تحديدا. وخلصت اللجنة، في اتساق مع استنتاجاتها السابقة، إلى أن أساليب تعذيب مماثلة استخدمت عبر مرافق احتجاز مختلفة تناولتها بالدراسة.

50 - ويؤكد استخدام التعذيب في مرافق احتجاز إضافية عبر أوكرانيا الاستنتاج السابق الذي توصلت إليه اللجنة بأن التعذيب يستخدم على نطاق واسع. واستهداف فئات محددة من الأشخاص، باقتران مع وجود عناصر مشتركة في الهدف المنشود من جلسات الاستجواب والطريقة التي يمارس بها التعذيب، عناصر جعلت اللجنة تستنتج بأن التعذيب يمارس بشكل منهجي.

51 - وروى ضحايا التعذيب مدى الآلام والمعاناة الجسدية والعقلية الشديدة التي سلطت عليهم أثناء الحبس والاستجواب. وكثيرا ما أدى التعذيب إلى إصابة الضحايا وأحبائهم بصدمات جسدية ونفسية طويلة الأمد. فقد صرح أحد الضحايا ممن تعرض للصدمات الكهربائية أنه: "كلما أجبت بأن لا علم لي أو بأنني لا أتذكر شيئا، إلا وتعرضت لصدمات كهربائية... لا أدري كم دام ذلك. ولكنني شعرت كما لو دام ذلك إلى الأبد". وأفاد بأنه لم يعد قادرا على المشي بشكل عادي لعدة أيام وأنه صار يعاني من اكتئاب شديد في أعقاب ذلك. وقال زوج ضحية كان محتجزا في زنزانه مجاورة لزوجته أثناء تعرضها للتعذيب: "لن أنسى أبدا صراخها من شدة الألم".

52 - وتبين الشهادات التي جمعتها اللجنة استخفاف الجناة الشديد بحياة الضحايا وكرامتهم. وأبلغ الشهود عن حالات كان فيها التعذيب الوحشي من الشدة بحيث أدى إلى الوفاة. ففي أحد مرافق الاحتجاز في مدرسة في قرية بيليايفكا في مقاطعة خيرسون، طلب محتجزان توفير الرعاية الطبية لأحد الضحايا حينما بدت عليه علامات التعرض لضائقة تنفسية مباشرة بعد تعذيبه. ولكن القوات المسلحة الروسية رفضت ذلك، وتوفي الشخص بعد أقل من ساعة واحدة. وخلصت اللجنة في تلك الحالة إلى أن الجناة، بالإضافة إلى ممارسة التعذيب، ارتكبوا فعلا يرقى إلى القتل غير المشروع. وفي المرفق نفسه، توفي محتجز آخر في الزنزانه نتيجة للتعذيب والتجفاف والجوع حسبما يبدو. وبعد يوم واحد، سحب الجنود الروس جثته من القميين خارج الزنزانه. وفي هذه الحالة، خلصت اللجنة إلى أن القوات المسلحة الروسية قامت، بالإضافة إلى التعذيب، بانتهاك حق الضحية في الحياة وتسببت في وفاته عن طريق التعذيب وسوء المعاملة والظروف اللاإنسانية.

53 - وذكر عدة ضحايا وشهود أن جلسات الاستجواب والتعذيب كان يجريها أفراد من جهاز الأمن الاتحادي في الاتحاد الروسي⁽⁹⁾. ولاحظ أحد الضحايا، وقد كان محتجزا في السابق في قسم الشرطة في مدينة نيفا كاخوفكا في مقاطعة خيرسون، أن "الكل في مرفق الاحتجاز المذكور كان يعرف أن وصول الحافلة البيضاء التابعة لجهاز الأمن الاتحادي في الاتحاد الروسي يعني أن أشخاصا سيتعرضون للتعذيب".

(9) جهاز الأمن الاتحادي في الاتحاد الروسي هو هيئة تنفيذية اتحادية لها سلطة تنفيذ السياسات الحكومية في مجال الأمن القومي للاتحاد الروسي.

وأفاد الضحايا أيضا بأن جلسات الاستجواب والتعذيب كانت تنفذ من قبل القوات المسلحة الروسية، وأفراد الحرس الوطني الروسي⁽¹⁰⁾، وجنود ما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية، وأفراد من مجموعة فاغنر.

مرافق الاحتجاز

54 - قامت اللجنة بتوثيق وجود مرافق احتجاز إضافية استخدمت فيها السلطات الروسية التعذيب بشكل اعتيادي (A/HRC/52/CRP.4، الفقرات 534-566). وبعض هذه المرافق أعد بشكل مرتجل، مثلا في مدارس أو رياض للأطفال، بينما توجد مرافق أخرى في هياكل مخصصة، مثل مراكز الشرطة والسجون. ومن بين مرافق الاحتجاز التي تم التحقيق بشأنها مدرسة في قرية بيليبيكا وقسم الشرطة في مدينة نوبا كاخوفكا، وكلاهما في مقاطعة خيرسون، وقسم الشرطة ومرفق بريمورسك الإصلاح رقم 145، وكلاهما في مدينة بيرديانسك في مقاطعة زابوريجيا. وخلصت اللجنة إلى أن جميع تلك المرافق تعم فيها ظروف لاإنسانية واستخدام التعذيب شائع فيها.

55 - وأشار عدة ضحايا إلى وجود "غرف تعذيب" أو "غرف استجواب". ووصف أحد الشهود كيف اقتيد إلى غرفة رأى فيها أدوات تستخدم فيما يبدو للتعذيب؛ وذكر أنه رأى كامشات وسكاكين ومناشير وأدوات قطع وجهازا معدنيا مزودا بأسلاك للصق بالكهرباء.

56 - وفي معظم الحالات، كان المحتجزون محبوسين في ظروف لاإنسانية، مما يؤكد نمطا سبق للجنة أن وقفت عليه (A/HRC/52/62، الفقرة 64). وتكون مدة الاحتجاز في العديد من الحالات مطولة، وتستمر في بعض الحالات لأكثر من 100 يوم. وتكون الزنازين صغيرة ومكتظة في كثير من الأحيان وبلا نوافذ، مما يعني أن التهوية غير كافية وأن الضوء منعدم. ووفقا لمحتجزين سابقين، لا يقدم الطعام والماء للضحايا في بعض الحالات، أو لا يقدمان لهم إلا بكميات غير كافية، لدرجة أن بعضهم كان يشرب الماء من أنابيب المبرد أو بولهم وعانوا من فقدان شديد في الوزن. ولم توفر للبعض الآخر المراحيض، حيث استخدموا بدلا من ذلك قنينة أو دلو أو حفروا حفرة.

57 - ولاحظت اللجنة حالات نقل فيها المحتجزون بصورة غير قانونية إلى مرفق احتجاز واحد أو أكثر بعد احتجازهم الأولي. وحققت في حالات استخدم فيها التعذيب في موقع واحد على الأقل من هذه المواقع. وكان ذلك مثلا هو حال ضحيتين احتجزتا لفترة وجيزة في مرفق مؤقت في روضة أطفال، ثم نقلتا لمدة أسبوع تقريبا إلى مركز احتجاز في مدرسة قرية بيليبيكا، حيث تعرضا للتعذيب، ونقلتا إثر ذلك لمدة يوم واحد إلى مرفق احتجاز في مؤسسة طبية في قرية أخرى، واحتجزا أخيرا لمدة شهر ونصف في قسم الشرطة في مدينة نوبا كاخوفكا، وتلك المواقع كلها في مقاطعة خيرسون (انظر الفقرة 54 أعلاه). وتعرض بعض الضحايا لسوء المعاملة أو التعذيب في عدة مرافق احتجزوا فيها.

استهداف فئات معينة من الأشخاص

58 - استخدمت السلطات الروسية التعذيب أساسا ضد الأشخاص الذين اشتبهت في أنهم قدموا أي شكل من أشكال الدعم للسلطات الأوكرانية. وتعرض آخرون للتعذيب بعد أن تبين أنهم يعتقدون آراء مؤيدة

(10) الحرس الوطني للاتحاد الروسي، يشار إليه باسم "Rosgvardiya"، هو قوة عسكرية داخلية في الاتحاد الروسي.

لأوكرانيا أو معادية لروسيا، أو لرفضهم التعاون مع السلطات الروسية. وكان من بين الضحايا موظف حكومي تم تعذيبه لإكراهه على التعاون.

59 - وكان معظم الضحايا من الرجال. وفي بعض الحالات الموثقة في المناطق الريفية، لم يبرح الضحايا تلك المناطق حتى يتسنى لهم توفير الرعاية لأقاربهم المسنين ورعاية ممتلكاتهم بعد فرار أسرهم إلى مناطق أكثر أماناً.

60 - ووفقاً للضحايا والشهود، تم احتجاز العديد من ضحايا التعذيب في البداية بعد أن عثرت السلطات الروسية على محتويات في هواتفهم اعتبرت مشبوهة. وفي بعض الحالات، أدى العثور على وشوم ذات شكل معين في الجسم إلى التعرض للتعذيب. وتم حبس بعض ضحايا التعذيب أثناء عمليات تفتيش المنازل. وفي بعض الحالات، بدا أن الجناة كانوا يبحثون بشكل حثيث عن أفراد محدد الهوية، مثلاً بعد ورود معلومات بشأنهم من السكان المحليين المتعاونين مع السلطات الروسية. وفي حالتين، أفاد الضحايا بأن الجناة اقتحموا منازلهم بهدف واضح هو احتجازهم.

61 - واعترف بعض الضحايا بأنهم يدعمون القوات المسلحة الأوكرانية. غير أن القانون الدولي، بصرف النظر عن دعمهم ذلك، يحظر التعذيب في جميع الظروف⁽¹¹⁾.

جلسات الاستجواب وأساليب التعذيب

62 - في مرافق الاحتجاز، استخدم الجناة، بصفة عامة، التعذيب أثناء الاستجواب. واضطر بعض الضحايا إلى الخضوع لجولات متكررة من الاستجواب والتعذيب. ووفقاً لما أفاد به الضحايا والشهود، كان الهدف من الاستجواب أساساً هو انتزاع المعلومات، ولكنه استخدم أيضاً لإجبار الضحايا على التعاون مع سلطات الاحتلال، أو كعقاب لهم. فعلى سبيل المثال، كان الجناة يطلبون من الضحايا الكشف عن تفاصيل تتعلق بتعاونهم المزعوم مع القوات المسلحة الأوكرانية، أو بمواقع القوات المسلحة الأوكرانية وخططها. وأوضح بعض الضحايا كيف كان يستمر التعذيب، بغض النظر عن الإجابات المقدمة. حيث قالت إحدى الضحايا، "كان الأمر مؤلماً للغاية... لقد اعتقدت أنني سأموت هناك. واستمر الحال لمدة ساعتين. وظللت أقول 'أيها الأولاد، لا أدري لماذا تفعلون ذلك؛ أنا لا أعرف أي شيء'". وقال رجل، كان قد تعرض للضرب المبرح هو ومحتجز آخر، "أيا كان جوابنا، كان الرجل يضربنا".

63 - وكثيراً ما كان الجناة يعصبون أعين الضحايا بغمامة أو كيس أو شريط لاصق، ويكبون أيديهم خلف ظهورهم بأصفاة أو يربطونها بحبال ويربطون أرجلهم.

64 - وفيما يتعلق بأساليب التعذيب، وثقت اللجنة وقوع حالات ضرب مبرح في جميع مرافق الاحتجاز التي فحصتها. ووفقاً لروايات الشهود، استخدمت في حالات الضرب هذه أشياء متعددة، مثل الهراوات والمضارب وأعقاب البنادق ومدفع رشاش ومطرقة خشبية وأنبوب بلاستيكي. وكان الجناة يركلون الضحايا أيضاً بركبهم وأرجلهم. وذكر اثنان من الضحايا أنهما طُرحا على الأرض وكان وجهاهما إلى الأسفل أثناء ضربهما. وأخبرت امرأة اللجنة بأنها فقدت أسنانها بعد أن دفع الجنود رأسها لترتطم بالحائط. وروى محتجز

(11) على سبيل المثال، البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، المادة 75 (2) (أ) '2'، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادة 2.

سابق أنه خلال إحدى الجلسات التي تعرض فيها للضرب المبرح، هو وصديقه، طلب الجاني منهما اختيار "أي ركبة ... من ركبتيهما كانا مستعدين للتضحية بها".

65 - وخلصت اللجنة في وقت سابق إلى أن السلطات الروسية استخدمت الصدمات الكهربائية في العديد من مرافق الاحتجاز عن طريق استخدام هاتف عسكري ميداني يسمى "تابيك"، ويشار إليه بعدة مصطلحات من بينها "التضرع إلى بوتين" (المرجع نفسه، الفقرة 75). وأكدت التحقيقات الإضافية التي أجرتها اللجنة أن استخدام الصدمات الكهربائية كان سائدا في مرافق الاحتجاز الأكثر رسوخا التي شملتها اللجنة بالتحقيق. وفي بعض الحالات، كانت الضحية نفسها تتعرض مرارا وتكرارا للصدمات الكهربائية. وأفاد الضحايا أن الجناة ربطوا أسلاكاً أو مشابك بشحمة آذانهم أو كواحلهم أو أيديهم أو أصابع أقدامهم أو أعضائهم التناسلية. وكان بعض الجناة يشيرون إلى هذه الطريقة باسم "التضرع إلى ستالين" أو "رحلة في الترام". ووفقا لإفادات الضحايا، كان الماء يُسكب عليهم في بعض الحالات أو يُستخدم بطريقة أخرى لمضاعفة تأثير الصدمات الكهربائية. وقالت امرأة عانت من الصدمات الكهربائية، "كان الأمر مؤلما لدرجة أنني لم أستطع التوقف عن الصراخ كالمجانين، لقد كنت مستمرة في البكاء". ووصفت إحدى المحتجزات معها أن الضحية، نتيجة لذلك، كانت بالكاد تستطيع السير وظلت "مستلقية طوال اليوم لعدم تمكنها من التحرك". وأوضح رجل أنه أثناء التعذيب باستخدام الصدمات الكهربائية، كانت أسنانه تعض باطن خديه ولسانه. وأكد أحد المحتجزين معه أن الضحية لم يستطع تناول الطعام بسبب جرح في لسانه.

66 - وتلقت اللجنة بلاغات تتعلق بأساليب تعذيب أخرى، لم تكن تستخدم بصفة مستمرة، ولكنها ذكرت في سياق يتعلق بمرفق واحد أو عدة مرافق. ومن بين هذه الأساليب عمليات الإعدام الزائف، بوضع رؤوس الضحية في برميل ماء، وهو ما يُعرف بـ "الإيهام بالغرق"، وتقطيع أجزاء مختلفة من الجسم، وحرمان المحتجزين من النوم، وإجبار أحد الضحايا على استنشاق مادة غير معروفة أو حقنهم بها. وتوفي اثنان من الضحايا جراء تعرضهما لهاتين الممارستين الأخيرتين.

67 - وسرد الضحايا أيضا روايات تتعلق باستخدام مصطلحات مهينة، منها مصطلحات ذات طبيعة جنسية، وبالتعرض لضغوط نفسية وتهديدات. وفي بعض الحالات، كان الجناة ينادون الضحايا باسم "النازيين". ووصف أحد الجناة الضحية بأسماء مهينة، من بينها "نازي"، وقال إنه "ينبغي قتل هؤلاء الأشخاص". وأجبر بعض المعتقلين السابقين على حفظ النشيد الوطني الروسي وترديده. واضطر آخرون إلى الإدلاء بتصريحات بالفيديو، بما في ذلك تصريحات يدينون فيها أنفسهم أو تصريحات سلبية ضد الرئيس زيلينسكي. وأبلغ الضحايا عن أخطار تهدد حياة أحبائهم.

68 - وتحقق اللجنة في ادعاءات بارتكاب جريمة الاغتصاب أثناء الاحتجاز. وأبلغ العديد من المعتقلين السابقين، من الرجال والنساء، عن تهديدات بالاغتصاب والتعرض لأشكال أخرى من العنف الجنسي، ضدهم وضد أسرهم وأحبائهم. فعلى سبيل المثال، ذكرت امرأة شابة أن شخصا روسيا ذا سلطة حذرها أثناء الاستجواب من أنها إذا لم تكشف عن أسماء المخبرين التابعين للقوات المسلحة الأوكرانية، فسوف يقوم بإحضار 20 إلى 30 رجلا لاغتصابها. وقيل لرجل إن خطيبته ستعرض للاغتصاب الجماعي إذا لم يقدم المعلومات المطلوبة. وتلقى أحد المحتجزين السابقين تهديدات بإلقائه بين السجناء العاديين الذين سيغتصبونه. وذكر محتجز سابق آخر تلقى تهديدات بقطع أعضائه التناسلية.

69 - وسرد الضحايا والشهود روايات تتعلق بما كان للتعذيب من آثار عميقة عليهم وعلى أسرهم وعلى ظروفهم. فمن بين الأمثلة التي أوضحتها تحقيقات أجريت مؤخراً، إحدى الحالات التي كان للتعذيب فيها الأثر المباشر في تدهور حالة طبية مزمنة تعاني منها امرأة وكان الجناة على علم بها. وطلب المحتجزون مع الضحية طبيبا لها، إلا أن الطبيب لم يتمكن من مساعدتها نظرا للظروف. وبالإضافة إلى الأذى الجسدي، أدى التعذيب إلى الإصابة بضيق ومعااناة نفسيين طويلي الأمد. فقد أفاد أحد الضحايا بأنه حاول الانتحار مرتين أثناء احتجازه، بما في ذلك أثناء جلسة "إيهام بالغرق". وانتحر أحد الضحايا الآخرين بعد عدة أشهر من اعتقاله وتعرضه للتعذيب. وذكرت أسرته، التي فُجعت بفقدانه، أنه لم يستطع تحمل الأثر النفسي لما ألّم به.

2 - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان للمتعاونين المزعومين وسوء معاملتهم على يد السلطات الأوكرانية

70 - أوصت اللجنة في تقريرها السابق بإجراء مزيد من التحقيقات في الادعاءات المتعلقة بمعاملة السلطات الأوكرانية للمتعاونين المزعومين⁽¹²⁾ (A/HRC/52/62، الفقرات 87-89). ومنذ ذلك الحين، وقّعت اللجنة ثلاث حالات من هذا القبيل: حالتان منها في آذار/مارس 2022 والثالثة في آذار/مارس 2023. وكان الضحايا في تلك الحالات من الرجال. واستنادا إلى المعلومات المتاحة عن كل حادثة، خلصت اللجنة إلى أن الضحايا في جميع الحالات الثلاث اعتُقلوا تعسفاً، واحتُجز اثنا منهم تعسفاً أيضاً، وكان الاحتجاز في إحدى هاتين الحالتين بمعزل عن العالم الخارجي. وخلصت اللجنة إلى أن التعذيب قد استُخدم ضد الضحية في حالة واحدة على الأقل. وتواصلت اللجنة التحقيق في ادعاءات إضافية تتعلق بهذه الحوادث، فضلاً عن حالات أخرى.

71 - وفي إحدى الحالات، التي وقعت في 2 آذار/مارس 2022 في مقاطعة كييف، أفاد رجل بأن 10 رجال مسلحين تقريباً يرتدون زياً وأقنعة ممّوهة قد اعتقلوه في درج مبنى شقيقته، وكنبوا يديه، وفتشوا شقيقته. ووفقاً للضحية، اقتاده الجناة في اليوم نفسه إلى المبنى الرئيسي لجهاز الأمن الأوكراني في مدينة كييف واحتجزوه واستجوبوه في هذا المبنى كذلك. وقد سُجّل اعتقاله رسمياً في 4 آذار/مارس 2022. ولا توجد معلومات تشير إلى أن الضحية قد أُبلغ بالأساس الذي يستند إليه الاعتقال والتهم الموجهة إليه قبل ذلك التاريخ. ولذلك خلصت اللجنة إلى أن الاعتقال والاحتجاز كانا تعسفيتين، على الأقل في الفترة الممتدة من 2 إلى 4 آذار/مارس 2022.

72 - وفي حالة أخرى وقعت في 4 آذار/مارس 2022، في مقاطعة كييف أيضاً، اعتُقل رجل على يد ثمانية رجال على الأقل يرتدون زياً ممّوهاً. وقاموا باقتياده إلى مبنى جهاز الأمن الأوكراني في مدينة كييف واحتجازه هناك، دون السماح له بالتواصل مع العالم الخارجي. وفي 14 آذار/مارس 2022، تم الاعتراف رسمياً باعتقال هذا الرجل واحتجازه. واستنتجت اللجنة أن اعتقال الضحية واحتجازه، خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 14 آذار/مارس 2022، كان تعسفياً، وأن الاحتجاز كان بمعزل عن العالم الخارجي.

73 - وفي 23 آذار/مارس 2023، في مقاطعة أوديسا، اعتُقل رجل على يد أربعة رجال يرتدون زياً وأقنعة ممّوهة أخذوه من الشارع وكنبوا يديه ووضعوه في سيارتهم. وركلوه وضربوه بكعب بندقية، وهم يطلبون منه الاعتراف بأنه جاسوس. وأصيب الرجل بكسر في ضلعين على الأقل نتيجة هذا الضرب. وفي وقت

(12) قد تُوجّه إلى المتعاونين المزعومين اتهامات بموجب مواد مختلفة من القانون الجنائي لأوكرانيا، مثل المواد 111 و 111-1 و 111-2 أو أي منها.

لاحق، توجهوا بسيارة مع الضحية إلى منزله، حيث قاموا بتسليمه إلى رجلين عرّفا نفسيهما على أنهما عضوان في جهاز الأمن الأوكراني وقاما بعملية تفتيش. ونقلاه في وقت لاحق إلى مبنى جهاز الأمن الأوكراني في مدينة أوديسا. وأفاد الضحية بأنه قد طُلب منه التوقيع على وثائق وتم تهديده بمزيد من الضرب في حالة الرفض. وخلصت اللجنة، فيما يتعلق بتلك الحالة، إلى أن الجناة ارتكبوا تعذيبا واعتقلوا الضحية تعسفا، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

جيم - العنف الجنسي والجنساني

74 - وثقت اللجنة في وقت سابق حالات عنف جنسي وجنساني ارتكبتها السلطات الروسية في تسع مقاطعات في أوكرانيا، وفي الاتحاد الروسي (المرجع نفسه، الفقرات 78-85). وركزت اللجنة تحقيقاتها الأخيرة على مقاطعتي خيرسون وزابوريجيا، وعثرت على أدلة على ارتكاب السلطات الروسية للاغتصاب والعنف الجنسي في مقاطعة خيرسون. ويشكل الاغتصاب والعنف الجنسي والجنساني جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان، وكثيرا ما تُرتكب مع جرائم أخرى وانتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان.

75 - ووقعت حالات الاغتصاب المؤقتة في الفترة الممتدة بين آذار/مارس وتموز/يوليه 2022، في قرى صغيرة في مقاطعة خيرسون، معظمها خلال توغلات السلطات الروسية في بيوت الضحايا. ووقع بعض هذه الحالات في نفس القرية. وأبلغ عن حالات أخرى من العنف الجنسي أو التهديد به وقعت في مرافق الاحتجاز التي تقوم عليها السلطات الروسية (انظر الفقرة 68 أعلاه).

76 - وفي الحالات التي جرى التحقيق فيها، كانت ضحايا الاغتصاب فتاة تبلغ من العمر 16 عاما، ونساء تتراوح أعمارهن بين 19 و 83 عاما. وكان يعيش معظمهن في أوضاع هشة. وكانت إحدى الضحايا فتاة حامل تبلغ من العمر 16 عاما، وكانت ثلاث منهن نساء أكبر سنا، وكان بعضهن يعيشن بمفردهن أو بصحبة أطفال صغار، أو بصحبة أحد أفراد الأسرة يعاني من إعاقة. وكانت الضحايا من بين النساء اللاتي بقين في قُراهن، في الوقت الذي فر فيه الكثيرون، عندما سيطرت القوات المسلحة الروسية على المنطقة، وذلك لرعاية أقاربهن من كبار السن أو المصابين بإعاقة، أو لرعاية ممتلكاتهن، أو بسبب عدم تمكنهن من الفرار.

77 - وقد ارتكبت حالات الاغتصاب المؤقتة باستخدام القوة أو الإكراه النفسي. ووقعت معظم الحوادث بعد أن اقتحم الجناة بيوت الضحايا. وأبلغ الضحايا عن تعرضهن للاغتصاب تحت تهديد السلاح والتهديد بالقتل أو غير ذلك من التهديدات بإلحاق أذى جسيم بالضحايا أو أقاربهن. وفي بعض الحالات، توجه الجناة إلى منازل الضحايا قبل وقوع الجريمة، بما في ذلك في العديد من المناسبات، وأظهروا سلوكا مسيئا.

78 - وفي بعض الحالات، قام نفس الجاني باغتصاب الضحية مرتين أو أكثر. وفي حالتين، قام الجناة باغتصاب الضحايا اغتصابا جماعيا. وأطلق جنود روس النار على إحدى الضحايا وزوجها فأردوهما قتيلا بعد أن أبلغا عن الاغتصاب.

79 - وارتكبت الجناة أعمال عنف إضافية ضد ضحايا الاغتصاب، بما في ذلك الضرب المبرح والخنق والتعريض للاختناق وتقطيع أجزاء من الجسم وإطلاق النار بالقرب من رأس الضحية. ومعظم هذه الأفعال هي في حد ذاتها جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى العنف الجنسي والجنساني. وخلصت اللجنة، في عدة حالات، إلى أن تلك الأفعال ترقى إلى حد التعذيب.

80 - وفي عدد من الحالات، كان أفراد من الأسرة موجودين أثناء وقوع الاغتصاب. وهناك حالات ارتكب فيها الجناة جرائم وانتهاكات ضدهم أيضا، بما في ذلك القتل ومحاولة القتل والتعذيب.

81 - وذكر الضحايا أن الجرائم والانتهاكات ارتكبتها جنود روس، وذكروا في بعض الحالات تحديدا أن الجناة ينتمون إلى وحدات تابعة لما يُعرف بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين. وكان بعض الجناة في حالة سكر. وفي حالتين منفصلتين، ذكر الضحايا اسم نفس الجاني. وفي عدة حالات، كان السلوك الذي أبداه الجناة يوحي بأنهم لا يخشون المساءلة. ويتضح ذلك، على سبيل المثال، من خلال القيام على نحو متكرر بالتوجه إلى منازل الضحايا، ومن خلال التهديدات والانتهاكات المتعددة التي ترتكب ضدهم وضد أفراد أسرهم. وذكرت إحدى الضحايا الاغتصاب أن أحد الجنود قام، بعد أن اغتصبها، باحتساء الخمر في شرفتها مع زملائه الجنود وحياها في اليوم التالي. وأفادت إحدى شهود الاغتصاب أنه أثناء قيام أحد الجنود باغتصاب ابنتها الحامل، قال: "هذا ليس مخيفا، فالجميع يفعل ذلك". بيد أن المقابلات التي أجرتها اللجنة بينت أيضا أن جنودا آخرين تصرفوا بطرق مختلفة، وأن هناك عددا قليلا من الحالات اتخذت القادة فيها إجراءات عقابية ضد هؤلاء الذين يرتكبون الاغتصاب، أو حاول فيها زملاؤهم الجنود منع الجناة أو مساعدة الضحية.

وصف الحالات

82 - تصف اللجنة فيما يلي بالتفصيل عددا قليلا من حالات الاغتصاب والعنف الجنسي التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية أثناء زيارتها المنازل في مقاطعة خيرسون.

83 - ففي آذار/مارس 2022، جاء جندي روسي إلى منزل امرأة تبلغ من العمر 83 عاما وأجبرها على فتح الباب. وسألها عما إذا كانت تعرف أشخاصا تعاونوا مع القوات المسلحة الأوكرانية، وضربها ببندقيته. وأمرها الجندي بخلع ملابسها واغتصبها واستمر في اغتصابها وضربها لعدة ساعات. وهدد باغتصاب زوجها المصاب بإعاقة الذي كان موجودا في المنزل. وسرق الجندي بعض الممتلكات. وخلصت اللجنة إلى أن جريمة الحرب المتمثلة في التعذيب قد ارتكبت ضد الضحية، بالإضافة إلى الاغتصاب.

84 - وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022، توجهت عدة مجموعات من الجنود الروس إلى منزل زوجين ومتجرهما في مناسبات متعددة. وأفادت الضحية بأن الجنود نهبوها، وأجبروها على طهي الطعام لهم، واغتسلوا وناموا في منزلها. وأثناء إحدى المرات التي زار فيها الجنود الروس منزلها في نيسان/أبريل 2022، قاموا بحبس الزوج في غرفة. وهدد أحد الجنود بقتل المرأة البالغة من العمر 59 عاما، وتحرش بها جنسيا، بينما كان يعيد تعبئة بندقيته بشكل متكرر. وفي وقت لاحق من شهر نيسان/أبريل 2022، اقتحم ثلاثة جنود روس المنزل ليلا، وأطلقوا الرصاص على الزوج ولكنه لم يُصَب. وقام اثنان من الجنود بضرب المرأة بمسدسَيهما وركلها، وتهديدها بإطلاق النار عليها، وتمزيق ملابسها، واغتصابها جماعيا. وحاولت المرأة الهرب، لكنهم أمسكوا بها وجروها إلى داخل المنزل واغتصبوها مرة أخرى. وخلصت اللجنة إلى أنه بالإضافة إلى الاغتصاب، استُخدم التعذيب ضدها وارتكبت محاولة للقتل العمد ضد زوجها.

85 - وفي أيار/مايو 2022، جاء ثلاثة جنود روس إلى منزل زوجين قرَّرا البقاء لرعاية الجدة. وضربوا الرجل البالغ من العمر 52 عاما وتناوب الجناة الثلاثة على اغتصاب المرأة البالغة من العمر 50 عاما. وأبلغ الزوجان قائد القوات المسلحة الروسية عن الاغتصاب. وروى الجيران أنه بعد ذلك، كان هناك ثلاثة

جنود آخرين "يبحثون عن امرأة أبلغت عن الاغتصاب"، وذهبوا إلى منزل الزوجين وأطلقوا النار عليهما فأردوهما قتيلين. وخلصت اللجنة إلى أنه بالإضافة إلى اغتصاب المرأة، ارتكبت أيضا جرائم حرب تتمثل في القتل العمد والتعذيب ضد الضحيتين.

86 - وفي تموز/يوليه 2022، جاء جندي روسي إلى منزل امرأة تبلغ من العمر 75 عاما، حيث بقيت بمفردها لحماية ممتلكاتها. وهاجمها الجندي وانهاled عليها ضربا في وجهها وصدرها وضلوعها، وخنقها بينما كان يستجوبها. وأمرها بخلع ملابسها وعندما رفضت، مزق ملابسها وأحدث جرحا قطعيا في بطنها بأداة حادة صغيرة واغتصبها عدة مرات. وفي صباح اليوم التالي، قام باغتصابها وضربها مرة أخرى. وكان لدى الضحية عدة أضلاع مكسورة وأسنان مخلوعة نتيجة لذلك. وخلصت اللجنة إلى أن جريمة الحرب المتمثلة في التعذيب قد ارتكبت أيضا ضد الضحية، بالإضافة إلى الاغتصاب.

87 - وقد وقعت هذه الحالات وغيرها في سياق أشكال متعددة من العنف تعرض لها الضحايا وأسرههم. وتقع حالات التعرض للخوف والصدمات والأذى الجسدي والنفسي بالتوازي مع الإتيلاف الذي يلحق بسبل العيش، كما يتضح من روايات الضحايا. وأسهمت هذه العوامل في تفاقم حالة الضعف التي يعيشها الضحايا. فعلى سبيل المثال، ذكرت امرأة تعيش بمفردها مع أطفالها أنه بعد سيطرة السلطات الروسية على القرية، رأت أنها مضطرة للانتقال للعيش مع أحد الرجال لكي تلتئم الأمان. وقام هذا الرجل، مستغلا الحالة، بإساءة معاملة أطفالها، والاستيلاء على المساعدة الاجتماعية التي كانت تتلقاها، ومساعدة الجنود الروس على اغتصابها.

88 - وللجرائم المؤقتة عواقب وخيمة وطويلة الأجل على الصحة البدنية والعقلية للضحايا، وأحدثت صدمة شديدة لأفراد أسرهم. وكان الضحايا من سكان القرى الصغيرة. ولم تكن المساعدة الطبية متاحة بسهولة بالقرب من الجبهة. وأفاد بعض الضحايا بأنهم عانوا من العار والوصم، وبدوا وكأنهم يلومون أنفسهم.

89 - وقالت إحدى الضحايا، واصفة شعورها بعد الجريمة، "أنا خائفة طوال الوقت. ولم أعد أذكر ماذا يعني النوم الطبيعي. وشعور زوجي صار أسوأ منذ ذلك اليوم. وأصبحت أخاف من الجميع، فقد كنت أرتجف عندما جاء رجال الشرطة وأنا أبلغهم بالحادث. واكتشفت أنني أخاف من الرجال الذين يرتدون الزي العسكري. وفقدت القدرة على مواجهة الناس". وذكرت ضحية أخرى، بعد أن روت كيف حاولت الفرار أثناء اغتصابها من قبل اثنين من الجناة، أنها كانت "تأمل أن تصيبها طلقة بندقية، حتى لا تعاني أكثر من ذلك". وقالت أيضا إن "كل ما في الأمر أنني لا أعرف لماذا أستحق ما جرى، وما الذي فعلته لكي أتحمّل ذلك".

دال - عمليات نقل الأطفال وترحيلهم

90 - حددت اللجنة، في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، ثلاث حالات رئيسية نقلت فيها السلطات أطفالا أوكرانيين غير مصحوبين من منطقة إلى أخرى من المناطق التي تسيطر عليها السلطات الروسية في أوكرانيا أو إلى الاتحاد الروسي. وطالت عمليات النقل الأطفال الذين فقدوا آباءهم أو فقدوا الاتصال بهم أثناء الأعمال العدائية، والأطفال الذين انفصلوا عن ذويهم بعد احتجاز أحد الوالدين، والأطفال المؤدعين في المؤسسات (المرجع نفسه، الفقرة 97). وخلصت اللجنة إلى أنه في بعض الحالات التي حققت فيها، حدثت عمليات النقل هذه في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وصُنفت على أنها عمليات نقل أو ترحيل غير قانونية، وهي إحدى جرائم الحرب.

91 - وحققت اللجنة في تقارير أخرى تتعلق بقيام السلطات الروسية بنقل الأطفال غير المصحوبين بذويهم إلى الاتحاد الروسي أو إلى المناطق التي تحتلها في أوكرانيا. ووثقت اللجنة بشكل خاص نقل 31 طفلاً من أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي في أيار/مايو 2022، وخلصت إلى أنه كان ترحيلاً غير قانوني وجريمة حرب (انظر الفقرتين 98 و 99 أدناه).

92 - وينص القانون الدولي الإنساني على أنه لا يقوم أي طرف في النزاع بتدبير إجلاء الأطفال، بخلاف رعاياه، إلى بلد أجنبي إلا إجلاءً مؤقتاً إذا اقتضت ذلك أسباب قهرية تتعلق بصحة الطفل أو علاجه الطبي أو إذا تطلبت ذلك سلامته في إقليم محتل. ويقتضي الأمر الحصول على موافقة مكتوبة من آبائهم أو أولياء أمورهم الشرعيين، وفي حالة تعذر العثور على هؤلاء الأشخاص، فإن الأمر يقتضي الحصول على موافقة مكتوبة من الأشخاص المسؤولين بصفة أساسية عن رعاية هؤلاء الأطفال⁽¹³⁾.

93 - وقد ثبت أن فهم النطاق الأوسع لعمليات نقل الأطفال غير المصحوبين بذويهم، التي قد تنتهك المتطلبات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، يمثل تحدياً في ضوء المعلومات والبيانات المتاحة حالياً. ويبدو أحد العوامل وكأنه يشكل مصدراً للالتباس وهو أن هناك مجموعة متنوعة من الحالات المختلفة المتعلقة بالأطفال قد تم النظر فيها معاً. ونشر الاتحاد الروسي وأوكرانيا أرقاماً مختلفة تتعلق بحجم عمليات نقل الأطفال من أوكرانيا منذ بداية نشوب النزاع المسلح في عام 2022. وفي أوكرانيا، يبدو أن المحاورين من الوكالات الحكومية يتبعون نهجاً متنوعة فيما يتعلق بهذه المسألة. فقد سجل الموقع الرسمي، الذي تتعده حكومة أوكرانيا باعتباره "المنصة الوحيدة التي توفر معلومات محدثة وموحدة" عن الأطفال الذين يعانون نتيجة النزاع المسلح، ما عددهم 19 546 من "الأشخاص الذين جرى ترحيلهم و/أو تشريدتهم قسراً" حتى نهاية أيلول/سبتمبر 2023⁽¹⁴⁾. وأوضح مسؤولان حكوميان أوكرانيان أن هذا الرقم يشمل أعداد الأطفال الذين عبروا الحدود إلى الاتحاد الروسي مع آبائهم. وذكر أحد المسؤولين أن الأطفال الذين يرسلهم آباؤهم طوعاً إلى المخيمات الصيفية مشمولون بهذا الرقم. وأشارت أيضاً منظمات غير حكوميتين ترصدان المسألة إلى أن هذا الرقم يتألف من فئات مختلفة من الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين لم ينفصلوا عن آبائهم. وأكد هؤلاء المحاورون أيضاً على احتمالات حدوث تكرار في بعض الحالات.

94 - وعلاوة على ذلك، لم تتمكن اللجنة من العثور على بيانات موثوقة من الاتحاد الروسي بشأن عمليات نقل الأطفال. وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات المتاحة لعامة الجمهور. فعلى سبيل المثال، في عام 2023، أفادت نشرة صادرة عن مكتب المفوضة الرئاسية الروسية المعنية بحقوق الطفل، ماريا لفوفا - بيلوفا، أنه في الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر 2022، تم نقل 380 طفلاً يتيماً من ما يسمى بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين وأودعوا مع أسر حاضنة في الاتحاد الروسي⁽¹⁵⁾. وأشارت الوثيقة نفسها إلى أن حوالي 2 000 من الأيتام والأطفال، الذين حُرِّموا من رعاية آبائهم ويعيشون في مؤسسات داخلية في ما يسمى بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، قد جرى نقلهم إلى الاتحاد

(13) البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، المادة 78 (1).

(14) انظر الموقع التالي: <https://childrenofwar.gov.ua/>.

(15) انظر Maria Lvova-Belova, "Activities of the Russian Federation Presidential Commissioner for Children's Rights Maria Lvova-Belova to protect children during a special military operation", *The Bulletin*, Issue No. 1, 4 April 2023. (2023).

الروسي في شباط/فبراير 2022. وذكر كذلك أن من بين هؤلاء الأطفال، أُودِع أطفال ينتمون إلى ما يسمى جمهورية دونيتسك الشعبية في دور حضانة أو في مؤسسات⁽¹⁶⁾.

95 - واللجنة يساورها القلق إزاء التقارير المتعلقة بالتدابير التي يبدو أنها تهدف إلى السماح لبعض الأطفال بالبقاء لفترات مطولة في الاتحاد الروسي. واستعرضت اللجنة المعلومات المتعلقة بإيداع الأطفال في أسر حاضنة في الاتحاد الروسي، بما فيها المعلومات المستقاة من النشرة المذكورة أعلاه، والمقابلات التي أجريت مع أفراد الأسرة أو الممثلين القانونيين للأطفال في هذه الحالات، ومن التغطية الإعلامية.

96 - واتخذ مسؤولو الحكومة الأوكرانية مبادرات لتيسير عودة بعض الأطفال المنفصلين عن آبائهم أو أقاربهم ولم شملهم، وأفادت تقارير بأن المسؤولين الروس تعاونوا في بعض الحالات. ومع ذلك، لم تتوافر، حتى نهاية أيلول/سبتمبر 2023، أي آلية لعودة الأطفال المنقولين بين الدولتين. وفي 23 أيلول/سبتمبر 2023، صرح وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، بأنه "في حال العثور على تلك العائلات، سنساعد في عملية لم شمل هؤلاء الأطفال"⁽¹⁷⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أشير في النشرة المذكورة أعلاه إلى أنه إذا كان "أحد والديّ الطفل يتمتع بحقوق والدية كاملة، تتاح للأسرة كل الفرص للّمْ الشمل"⁽¹⁸⁾. بيد أن اللجنة لم تُبلّغ، باستثناء أمثلة قليلة، بمبادرات روسية تهدف إلى تيسير جميع عمليات العودة بشكل استباقي. وقد تلقت اللجنة حتى الآن معلومات تتعلق بعمليات العودة التي تمت على أساس فردي، بمبادرات من الوالدين أو الأوصياء الشرعيين أو الأطفال أنفسهم، بدعم من السلطات الأوكرانية والمنظمات الخاصة، وغيرها من المبادرات. وغالبا ما ينطوي ذلك على رحلات سفر مكلفة ومحفوفة بالمخاطر ومعقدة للغاية عبر العديد من البلدان.

97 - وكما هو مبين أعلاه، جرت عمليات نقل الأطفال إلى المناطق التي تحتلها روسيا وعبر الحدود إلى الاتحاد الروسي في مجموعة متنوعة من الحالات. ولكفالة حسن سير عملية العودة، فينبغي أن تتمحور العملية حول مصالح الطفل الفضلى وأن تراعي ظروف كل حالة. غير أنه في ظل غياب نظام صارم للتسجيل والتحقق، لا يمكن تسليط الضوء لإيضاح المدى الحقيقي لعمليات نقل الأطفال في كل حالة. ويشكل انعدام الوضوح والشفافية فيما يتعلق بظروف وفئات الأطفال المنقولين عائقاً أمام حسن سير عملية العودة. وعلاوة على ذلك، وللمساعدة في لم شمل الأطفال المنقولين في سن مبكرة، سيكون من الحكمة إنشاء بنك للأحماض النووية تتوفر فيه عينات مأخوذة من الآباء أو الأقارب.

الحالات الفردية لترحيل الأطفال

98 - واصلت اللجنة توثيق حالات فردية تتعلق بنقل الأطفال إلى الاتحاد الروسي. وتتعلق إحدى هذه الحالات بقيام السلطات الروسية، في 27 أيار/مايو 2022، بنقل 31 طفلاً من المركز الاجتماعي للأطفال التابع لإدارة مدينة دونيتسك بمقاطعة دونيتسك إلى الاتحاد الروسي. وكان من هؤلاء الأطفال 16 فتى و 15 فتاة تتراوح أعمارهم بين 7 و 17 عاماً. وكانوا يعيشون في أوضاع مختلفة قبل إقامتهم في المركز. فقد كان بعضهم أيتاما أو محرومين من رعاية الوالدين وكانوا في مؤسسات تابعة للدولة، بينما فقد آخرون

(16) المرجع نفسه.

(17) انظر التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة، "مؤتمر صحفي: معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي"، 23 أيلول/سبتمبر 2023.

(18) انظر "Lvova-Belova, "Activities of the Russian Federation Presidential Commissioner".

الاتصال بآبائهم أو آبائهم الحاضنين بسبب استمرار الأعمال العدائية. وفي وثيقة رسمية حصلت عليها اللجنة، ذكر أن النقل قد أذن به لأغراض "ترفيهية" وكان من المقرر تنفيذه بصفة مؤقتة، حتى 27 حزيران/يونيه 2022. وكان من أعطى الموافقة على النقل هو مدير المركز بالنيابة الذي عينته سلطات الاحتلال. وفي الاتحاد الروسي، تم إيواء الأطفال في نزل "بولياني" الداخلي في منطقة موسكو.

99 - ويتضح من المعلومات التي جمعتها اللجنة أن معظم هؤلاء الأطفال ظلوا في الاتحاد الروسي، باستثناء ثلاثة أطفال أعادهم والدهم، لفترة تتجاوز الشهر الواحد. ووفقا لإفادات الشهود والتغطية الإعلامية، تمكن صبي آخر من العودة بمفرده إلى أوكرانيا عبر بيلاروس، بعد أن أمضى عدة أشهر في الاتحاد الروسي، منها فترة في إحدى الأسر الحاضنة. وأودع صبي من مجموعة الأطفال هذه في أسرة السيدة لفوفا - بيلوفا. وفي 21 أيلول/سبتمبر 2022، قالت السيدة لفوفا - بيلوفا في تصريح علني إن هذا الصبي قد حصل على جواز سفر روسي وأنه الآن "ملكنا"، مما يدل على نية واضحة لإبقائه في الاتحاد الروسي لأمد طويل. وفي نشرة صادرة عن مكتبها في عام 2023، ذكرت السيدة لفوفا - بيلوفا كذلك أن ستة أطفال من تلك المجموعة قد أودعوا في مراكز أسرية، وأودع جميعهم تقريبا في أسر حاضنة في وقت لاحق، وأن 22 طفلا قد وُضعوا تحت الوصاية المؤقتة لأشخاص مقيمين في منطقة موسكو⁽¹⁹⁾. وتتعارض هذه العوامل مجتمعة مع الشرط القانوني الذي يقضي بضرورة أن تكون عمليات إجلاء الأطفال مؤقتة، وبالتالي فإن نقل الأطفال يرقى إلى الترحيل غير القانوني، الذي هو جريمة حرب.

الظروف التي أقام فيها الأطفال المخيمات

100 - نظرت اللجنة في تقارير تفيد بأنه في بعض الحالات التي أرسل فيها أطفال من أوكرانيا إلى مخيمات في القرم بإذن مسبق من آبائهم، كانت ظروف إقامتهم فيها غير ملائمة. ويتعلق أحد الأمثلة على ذلك بعائلة من مدينة خيرسون، وافقت على إرسال ثلاثة أشقاء إلى مخيم في القرم في تشرين الأول/أكتوبر 2022 لمدة ثلاثة أسابيع. غير أنه بسبب التطورات الحاصلة على الجبهة، وعمليات الإجلاء التي قامت بها السلطات الروسية من مدينة خيرسون، تم نقل الأطفال بدلا من ذلك إلى مخيم آخر في القرم، حيث مكثوا لمدة ستة أشهر. وأبلغت فتاة من هؤلاء الأطفال تبلغ من العمر 15 عاما اللجنة أن موظفي المخيم قرروا، أثناء إقامتهم هناك، إرسال شقيقها البالغ من العمر 10 سنوات إلى مستشفى للأمراض النفسية في القرم كعقاب له بعد مشاجرة مع طفل آخر وبعد أن "أجهش باكياً لأنه يشقاق إلى أمه"، مما أدى إلى فصله عن شقيقه الآخرين اللذين كانا في المخيم.

101 - وتلقت اللجنة إفادات بشكل منفصل من ثلاثة أطفال مراهقين كانوا مقيمين في هذه المخيمات في القرم بأن موظفي المخيم كانوا يضعون الأطفال في غرفة تسمى "العازلة" إذا رأوا أن الأطفال قد أساءوا التصرف. فعلى سبيل المثال، ذكر صبي يبلغ من العمر 16 عاما أن موظفي المخيم وضعوه، مع طفلين آخرين، في هذه "العازلة" لمدة أربعة أيام بعد أن سمعوا الأطفال بالصدفة يستمعون إلى النشيد الوطني الأوكراني. وذكر صبي يبلغ من العمر 17 عاما أنه "حبس" لمدة خمسة أيام بعد أن خلع علما روسيا.

102 - وأبلغ أيضا الأطفال الذين أقاموا في مخيمات في القرم عن شعورهم بالضيق بعد أن أخبرهم موظفو المخيم أنهم سيودعون في دار للأطفال أو في أسر حاضنة. وأفادت فتاة تبلغ من العمر 16 عاما أن معلما

(19) المرجع نفسه.

ضربها وقال لها، "أستطيع أن أضعك في أسرة حاضنة ولن تعثر عليك والدتك؛ وستكونين بلا مأوى وتتسولين لتحصلي على الطعام". وأفاد الأطفال بأنهم كانوا مطالبين بترديد النشيد الوطني الروسي وكتابة رسائل إلى الجنود الروس. وأشارت إحدى الفتيات إلى أن الأطفال من مقاطعة خيرسون تعرضوا للتمر وطُلب منهم العودة إلى "بلدهم الفاشي". وذكرت والدة صبي يبلغ من العمر 16 عاما، مكث وقتا طويلا أيضا في مخيم مماثل في القرم بسبب التطورات الحاصلة في الجبهة، أنه نُقل إلى قرية خاضعة للسيطرة الروسية في مقاطعة خيرسون وأخبره المعلمون هناك أنه "سيتم إعطاؤهم الأسلحة قريبا وسيقفون عند نقاط التفتيش".

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

103 - خلصت اللجنة، خلال فترة ولايتها الثانية، إلى وجود أدلة تبين أن السلطات الروسية واصلت ارتكاب انتهاكات عديدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سياق عدوانها المسلح في أوكرانيا. وخلصت إلى جملة أمور منها أن السلطات الروسية نفذت هجمات عشوائية ضد المدنيين وارتكبت جرائم حرب تتمثل في التعذيب والقتل العمد والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي وترحيل الأطفال، وهي أيضا انتهاكات لحقوق الإنسان. وتلقت اللجنة ادعاءات عديدة أخرى، ولا تزال التحقيقات فيها مستمرة.

104 - ووثقت اللجنة أيضا ثلاث حالات ارتكبت فيها السلطات الأوكرانية انتهاكات لحقوق الإنسان ضد أشخاص اتهمتهم بالتعاون مع السلطات الروسية.

105 - ولا يزال هذا النزاع المسلح، شأنه شأن جميع النزاعات الأخرى، يخلف في أعقابها إيذاء كبيرا، جسديًا وعقليًا. ويواجه السكان مصاعب جراء ما سببه النزاع من خسائر في الأرواح وإصابات ودمار وخراب. ووثقت اللجنة كذلك أثر الانتهاكات والأحداث المتصلة بالنزاع على السكان المدنيين. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الهجمات الواسعة النطاق التي تشنها القوات المسلحة الروسية ضد البنية التحتية الأوكرانية، والهجمات الفردية التي تتضرر منها الأعيان المدنية.

106 - وأخيرا، تدين اللجنة بشدة الانتهاكات والجرائم التي تدخل في عدادها. وعلى غرار تقاريرها السابقة، تكرر اللجنة تأكيد الأهمية القصوى لضمان مساءلة الجناة. وهي تشدد أيضا على الأهمية التي تكتسيها، إلى جانب التدابير القضائية، الأبعاد الأخرى للمساءلة، بما في ذلك الحقيقة والجبر وضمانات عدم التكرار.

107 - وترى اللجنة أن التوصيات التي قدمتها في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان لا تزال تكتسي قدرا كبيرا جدا من الأهمية (A/HRC/52/62، الفقرات 112-115). وبناء على ذلك، تكرر اللجنة التأكيد على تلك التوصيات، وتقدم توصيات إضافية، في ضوء تحقيقاتها الأخيرة، لتعزيز المساءلة ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات.

108 - وتوصي اللجنة طرفي النزاع بما يلي:

(أ) ضمان التحقيق والمقاضاة، في الوقت المناسب وبفعالية ودقة واستقلالية ونزاهة وشفافية، بشأن جميع الادعاءات المتعلقة بالجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي والعنف ضد الأطفال؛

(ب) التصديق على الصكوك الدولية التي لم تنضم إليها بعد كطرف والتي من شأنها تعزيز حماية المدنيين في النزاع المسلح.

109 - وتوصي اللجنة الاتحاد الروسي بالقيام على الفور بما يلي:

(أ) وقف العدوان وجميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المنطبقين، وإنهاء استخدام التعذيب والعنف الجنسي والجنساني وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة؛

(ب) اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك البنية التحتية المتعلقة بالطاقة التي تضررت بشدة بعد الهجمات الواسعة النطاق التي استهدفتها في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى آذار/مارس 2023؛

(ج) الامتنثال الصارم للقانون الدولي الإنساني واحترام الطابع المؤقت لأي عمليات لنقل الأطفال أو إجلائهم، عن طريق ضمان عودتهم السريعة؛

(د) إطلاق سراح جميع المدنيين الأوكرانيين الذين تم ترحيلهم إلى الاتحاد الروسي والمحتجزين هناك نتيجة للنزاع المسلح، أو إعادتهم إلى أوكرانيا.

110 - وتوصي اللجنة كذلك الاتحاد الروسي بما يلي:

(أ) ضمان محاسبة جميع الجناة، لا سيما القادة وغيرهم من الرؤساء، وأولئك الذين يأمرهم بارتكاب جرائم دولية أو يشجعون على ارتكابها أو يحضون على ارتكابها، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ب) اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ارتكاب هذه الانتهاكات والجرائم، ولا سيما من خلال توجيه تعليمات لا لبس فيها إلى جميع فروع القوات المسلحة والكيانات الأخرى المشاركة في النزاع المسلح، بغية ضمان الالتزام بالانضباط العسكري واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى جانب مبدأ مسؤولية القيادة؛

(ج) احترام القانون الدولي الإنساني المنطبق على الأراضي المحتلة والامتناع عن وضع أي عائق أمام المساعدات الإنسانية في تلك الأراضي؛

(د) التعاون الكامل مع جميع هيئات الرصد والتحقيق الدولية.

111 - وتوصي اللجنة أوكرانيا بما يلي:

(أ) إنشاء سجل للضحايا باعتباره "بوابة مؤسسية" لتحسين تنسيق الخدمات الحكومية المقدمة إلى الضحايا، كخطوة أولية نحو وضع برنامج شامل للتعويضات؛

(ب) تلبية احتياجات الصحة العقلية والاحتياجات النفسية الاجتماعية الناجمة عن النزاع المسلح بصورة شاملة، من خلال معالجة مسألة الوصول إلى الخدمات ذات الصلة وتخصيص الموارد لها، وتعزيز تنسيقها المؤسسي وتنظيمها القانوني ورصدها وتقييمها؛

(ج) النظر في إنشاء سجل للأحماض النووية من شأنه أن يساعد في تحديد هوية الأطفال المفقودين واستعادتهم؛

(د) مواءمة تشريعاتها المتعلقة بجرائم الحرب، حيثما كانت غير متوافقة مع المعايير الدولية، وتعديل قانونها الجنائي لتوضيح تعريف "النشاط التعاوني" تجنباً للغموض القانوني والإضرار بالتماسك الاجتماعي؛

(هـ) آخذة في اعتبارها كلا من عبء القضايا الهائل والموارد المحدودة، وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية للتحقيق والمقاضاة، من شأنها أن تمنح الأولوية للقضايا استناداً إلى معايير واضحة وأن تكفل المحاكمة وفق الأصول والرصد الشفاف.

112 - وتوصي اللجنة الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية بما يلي:

(أ) تعزيز آليات المساءلة الوطنية والإقليمية والدولية، القضائية منها وغير القضائية، بسبل من بينها تحسين تنسيق تلك الآليات ودعم المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمجموعات التي تمثل الضحايا والناجين؛

(ب) كفالة ألا يُصمم ما هو ضروري بشكل واضح من برامج إعادة الإعمار الوطنية أو برامج رد الممتلكات على نحو ينال من تعويضات الضحايا؛

(ج) مواصلة إدماج أبعاد حقوق الإنسان للنزاع المسلح في أوكرانيا على نحو أكمل في جدول أعمال مجلس الأمن.